اقتصاد

فوق الطاولة

«الليرة» التي قصمت ظهر البعير!

علي هاشم

لماذا لا يتراجع الدولار؟!

لربما يؤرق هذا السؤال سلطاتنا النقدية بأكثر مما يرى فيه المواطن أحجية لم تسعفه إجابة شافية عنها، فرغم ما يلقاه اتهامها لـ«مواقع فيسبوك» من مقبولية يائسة لغياب البدائل، هي أول من يعلم بأن دورها الممكن يقتصر على التذخير النفسي لموجات الدولار الصاعدة المدفوعة بأسباب أخرى، وإلا لكان على كميات الدولار الذي واظب المصرف المركزي على حقنها في الأسواق أن تستولد استجابة من نوع ما.. وهذا ما لم يحصل.

الأبعاد المعنوية المفترضة وغير القابلة للقياس «للفيسبوك» تعزز مقبولية الأداء الحكومي القائم في مواجهة انخفاض قيمة الليرة، إذ والحال كذلك، يتحول الضخ «الغريزي المتتالي غير المقاس» للقطع الأجنبي إلى مسلمة اقتصادية صالحة للاستخدام حتى تشاء «التجربة» بما يحاكي «تعلم الكيمياء للمبتدئين»!!..

السياسة النقدية آنفة الذكر، دفعت المعروض النقدي المتنوع أمام الليرة خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى حالة من «التوازن المرهف»، ومع المواظبة الحكومية على استلهام طريقة «الكيمياء للمبتدئين» لضبط قطاع النقد، أضحت فترات الهدوء التي يعيشها الأخير بين موسم وآخر مجرد «مرحلة توازن قلق» يكفي لأي قشة مضافة أن تقصم ظهره!..

فما القشة التي فعلت ذلك هذا الموسم؟

في الأعوام الثلاثة الماضية على التوالي، شهدت أشهر آب موجة صاعدة للدولار، ولا زالت عتبة الـ٣٥٠ ليرة التي سجلها الدولار في آب ٢٠١٣ ماثلة في الأذهان، بينما تخلل آب التالي ٢٠١٤ صعودا للدولار من ١٦٠ إلى ١٨٠ ليرة ليصل مع منتصف أيلول إلى ٢١٠ ليرات!!.. وصولا إلى موجة آب الماضي التي كررت السيناريو إياه، ولا زلنا نعيش فصولها حتى الآن؟

مع التكرار الممل للصفعات موسميا، يتبدى التزامن بين «موجة آب» وموسم المحاصيل الإستراتيجية التي تدفق الحكومة كتلة كبيرة من الليرات خلالها.. ففي الموسم الحالي «على سبيل القياس» دفعت الحكومة أكثر من ٢٥ مليار ليرة ثمنا لما استطاعت استجراره من المحاصيل، وعلى رغم مما يحتاجه الأمر من دراسة اختصاصية للوقوف الدقيق على مدى إخلال الكتلة المضافة بالتوازن القلق لعرض الليرة، فبالتأكيد يمكن الجزم بأن للأمر «كما الأعوام السابقة» أثره المتوقع على موقعها السعري.

كان لحكومة تدعي في نفسها صفة «الحرب» أن تتدخل لامتصاص «الكتلة النقدية السائبة» تزامناً مع دفقها منعا لانطلاق السوق في استجابته التلقائية لـ«القشة المضافة» التي تترك «أثناء الحرب» أثرا مضاعفا يفوق بكثير نسبة المعروض الجديد إلى الكتلة النقدية الكلية تبعا لحالة «اللايقين الاقتصادي» ولتراجع القدرة الحكومية على امتصاصها عبر قنوات التحصيل الكلاسيكية «فواتير خدمات عامة، ضرائب».

يغمر الرضى صدر «الكيميائي المبتدئ» لدى إنجاز التفاعل... في حالتنا، وما لم تعود الليرة إلى سعرها السابق، فقد يكون لذلك الرضى أثر مدمر على قدرة الحكومة حيال ترديد أيقونتها: «تعزيز صمودنا وصمود الجيش» عبر ضغط إضافي تسميه «عقلنة الدعم».. ولتجنب «ربطنا إلى السكة» أمام القطارين المتعاكسين: كتلة الدعم في مقابل معيشة المواطن بما يعنيانه من «رفع / أو عدم رفع» أسعار الخبز والمشتقات والخدمات.. فعليها أن تحدد بدقة حجم «الكتلة السائبة من الليرات» التي طرحتها في الأسواق.. وتجفيفها.

أعضاء في مجلس الشعب:

الإجراءات الخاطئة لحاكم المصرف المركزي تضغط على الليرة

محافظون يغلقون أبوابهم في وجه المواطنين.. والخلل اعتبارهم خارج المحاسبة

الوطن

انتقد أعضاء في مجلس الشعب تصريحات الحكومة تحت القبة أمس الأول، خلال افتتاح الدورة العادية الحادية عشرة للدور التشريعي الأول.

وتركزت بعض الانتقادات على ضرورة تعرية الفاسدين الذين يحاولون استثمار الأزمة لمصالحهم الشخصية وارتكاب الكثير من المخالفات والتجاوزات.

وكان عضو مجلس الشعب صفوان القربي قد وصف تصريحات الحكومة عن أدائها بغير المقنعة، لافتاً إلى ضرورة إحداث نهضة في العمل الحكومي وإدارة الموارد المتاحة بالشكل المناسب، بما يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وعدم الاقتصار على إطلاق الوعود دون تنفيذها أو تسويغ التقصير في ذلك.

ورأى القربي أن ملف التأمين الصحي شائك ويعاني مشكلات عديدة، حتى أصبح مثل الكعكة التي يتقاسمها العديد من الجهات بطريقة غير نظامية، إضافة إلى أن السورية للتأمين مؤسسة مربكة وتعاني ضعفاً في الأداء، وانتشاراً للفساد في مفاصلها، في ظل صمت حكومي غير مريح.

وأشار القربي إلى أن الفساد مستفحل في المؤسسة، متسائلاً عن مسوغات وزارة المالية للتغاضي عن الفضائح الخاصة بالتأمين الصحي. مطالباً بعقد اجتماع نوعي لمعرفة خفايا الأمور في هذا الملف، وخاصة أن الكتلة المالية الكبيرة مقدمة من الحكومة.

وعما يخص واقع الليرة السورية، رأى القربي أن ما تعانيه من ضغوط يعود إلى الإجراءات الخاطئة التي يرتكبها حاكم مصرف سورية المركزي، الأمر الذي يتطلب تغييراً في إدارة السياسة النقدية التي أثبتت فشلها على مدار الأزمة.

بدوره لفت عضو المجلس شمس الدين شداد إلى أهمية محاربة الفساد والامتناع عن الشخصنة عند اتخاذ القرارات، وتفعيل الخطاب الوطني الديني لحث الشباب والكفاءات على التشبث بأرض الوطن للحدّ من ظاهرة الهجرة.

ووصف الشداد الإعلام السوري بالهزيل، وبأنه لا يرتقي إلى مستوى إعلام أزمة. وطالب بأن يكون القانون هو ملاذ المواطن النهائي وملجأه. وقد أيده في مطالبه عضو مجلس الشعب عمار الكوش، الذي أكد من جانبه ضرورة إعادة النظر بعمل مصرف سورية المركزي وآليات التدخل المتبعة منه في سوق الصرف وإيجاد حل لقيام محافظين بإغلاق أبوابهم في وجه المواطنين.

وبناء عليه بيّن عضو المجلس عمار بكداش أن هناك خللاً مستداماً بالإدارات البرلمانية السابقة التي تعتبر أن المحافظين خارج إطار المحاسبة من الهيئات التشريعة. مشيراً إلى ضرورة ألا يكون أحد خارج إطار المحاسبة، وخاصة من له دور مهم وأساسي في حياة المواطنين وبشكل يومي أكثر من الوزراء.

وطالب أعضاء في المجلس بآلية جديدة لتسعير الدواء بما يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية ومراقبة أسعار السلع والمواد الغذائية في الأسواق ومحاسبة تجار الأزمة ومستغلي معاناة المواطنين.

وتناولت نقاشات موضوع الهجرة، حيث دعا أعضاء في المجلس إلى تشكيل لجنة حكومية لحصر أعداد المهاجرين.

كما تتطرق البعض إلى أهمية معالجة مشكلة تسول الأطفال لما لها من آثار سلبية عليهم نتيجة استغلالهم من ضعاف النفوس.

وطالب البعض بضرورة الاهتمام بالواقع الصحي في محافظة الحسكة وتوفير الدواء والأطباء لمشفى الحسكة الوطني وتزويده بالأجهزة الطبية اللازمة بعد تعطل معظمها.

وبعد الاستماع إلى مطالب الأعضاء المتعلقة بالقطاع الصحي قدم وزير الصحة نزار يازجي ردوده، التي بيّن خلالها أن قرار رفع أسعار الادوية بنسبة ٥٠ بالمئة كان نتيجة انقطاع عدد من الأصناف الدوائية جراء صعوبات استيراد المواد الأولية الداخلة في صناعة هذه الأصناف وتذبذب أسعار الصرف، مع تعهد المعامل بإنتاج الأصناف الدوائية المفقودة من السوق ثم تمكين المعامل من الاستمرار بعملها إلى جانب توفير الأدوية في السوق والحد من وجود الأدوية المهربة.

وأكد اليازجي حرص الوزارة على مراقبة الصناعة الدوائية وجودتها ومواصفاتها الفنية وهناك ضابطة عدلية مختصة بالصيدليات للحد من المخالفات إن وجدت. مبيناً أن الوزارة وجهت إنذاراً للمشافي التي ترفض استقبال المصابين جراء القذائف التي أطلقتها التنظيمات الإرهابية المسلحة، مشيراً إلى وجود تعميم على المشافي الخاصة لاستقبال الجرحى والمصابين وتقديم الإسعافات الأولية اللازمة لهم خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى بشكل مجاني.

بدوره أكد وزير الموارد المائية كمال الشيخة أن واقع مياه الشرب في محافظة دمشق مقبول حيث يتم تأمين نحو ٥٠٠ ألف متر مكعب يومياً، وأن الوزارة أعدت خطة للطوارئ بكلفة تقدر بنحو ١٦ مليار ليرة لتفادي حدوث انقطاعات أو خلل في تأمين مياه الشرب وهي تنفذ بشكل جيد ويتم إرسال تقارير دورية إلى رئاسة الوزراء.

وعن واقع المياه في محافظة حلب أشار الشيخة إلى الانتهاء من حفر نحو ٤٣ بئراً خلال الشهرين الأخيرين ضمن خطة لحفر ٢٠ بئراً شهرياً وصولاً إلى ١٥٠ بئراً لتغطية جزء من احتياجات المحافظة.

وفي نهاية الجلسة تحدث وزير الإسكان والتنمية العمرانية وليد غزال عن جدية الوزارة بتخصيص نسبة من المقاسم التي توزع على الجمعيات السكنية للسكن الشعبي، لافتاً إلى أنه تم الإعلان أمس عن توزيع قطعة أرض على الجمعيات السكنية في منطقة قدسيا بسعة ١١ ألف وحدة سكنية و٣٧١ مقسماً، مشيراً إلى هناك جدية في معالجة وتنظيم جميع مناطق المخالفات في سورية.

الإعلام لم يرتق لمستوى الأزمة

سورية استوردت بنحو ٤ مليارات دولار في تسعة أشهر

محمد راكان مصطفى

كشف المدير العام للجمارك مجدي الحكمية لـ«الوطن» أن الإيرادات الجمركية من بداية العام الجاري ٢٠١٥ وحتى نهاية الربع الثالث منه تجاوزت ٧١,٧٩٤ مليار ليرة سورية، وأن إجمالي المستوردات في الفترة نفسها بلغ ترليوناً و١٨٦ مليار ليرة سوية (حوالى ٣,٨٩ مليارات دولار أميركي على سعر صرف ٣٠٠ ليرة)، بوزن ٨ مليارات كيلو غرام. في المقابل بلغت قيمة الصادرات في الفترة نفسها مبلغ ١٢٣,٥١٩ مليار ليرة سورية (نحو ٤١٢ مليون دولار) بوزن أكثر من ٣,٤ مليارات كيلو غرام.

وبيّن الحكمية أنه وفي الفترة نفسها احتل لبنان المرتبة الأولى للبلدان الأعلى قيمة من جهة المستوردات، حيث وصلت قيمة المستوردات السورية من لبنان إلى مبلغ تجاوز ٧١,٢٠٢ مليار ليرة سورية، لتحل الصين في المرتبة الثانية بقيمة مستوردات وصلت إلى أكثر من ٦٦,٨٩٣ مليار ليرة سورية، وتأتي أوكرانيا في المرتبة الثالثة بقيمة مستوردات ٦٥,٥٢٣ مليار ليرة سورية، تليها تركيا بقيمة مستوردات ٥٤,١٣٧ مليار ليرة سورية وبعدها قبرص بقيمة مستوردات ٥٢,٥١١ مليار ليرة سوية.

أما البلدان الحاصلة على أعلى قيمة تصدير حسب الحكمية فاحتلت لبنان أيضاً المرتبة الأولى بقيمة صادرات سورية تجاوزت ٢٠,٤٦٧ مليار ليرة سورية تليها السعودية بقيمة صادرات ١٩,٥٤٤ مليار ليرة سورية وفي المرتبة الثالثة مصر بقيمة ١١,٠٥٢ مليار ليرة سورية تليها تركيا بقيمة صادرات بلغت ٨,٩٣٩ مليارات ليرة سورية لتأتي بعدها بلغاريا بقيمة صادرات تجاوزت ٧,٥٥٥ مليارات ليرة سورية.

وأكد الحكمية في حديثه لـ«الوطن» استمرار الحملة التي أطلقتها المديرية منذ ٢٠١٥/٤/١٣ وذلك بهدف مكافحة البضائع المهربة في الأسواق الداخلية، مبيناً أنه ولغاية ٢٠١٥/١٠/١ بلغ عدد القضايا التي تم تحقيقها ضمن الحملة ٢٩٤٨ قضية وبلغت قيمة الغرامات الواجبة عليها أكثر من ٣٤,٥٥٧ مليار ليرة سورية، على حين بلغ قيمة الغرامات المحصلة ٣,٦٢٥ مليارات ليرة سورية.

وفي سياق متصل وبناء على إحصائيات حصلت عليها «الوطن» عن إجمالي القضايا المحققة في الضابطة الجمركية لعام ٢٠١٥ من تاريخ ٢٠١٥/١/١ وحتى تاريخ ٢٠١٥/١٠/١ بلغ إجمالي عدد القضايا التي تم تحقيقها من الضابطة الجمركية ١٨٠٣ قضايا بقيمة تجاوزت ١,٤٧٩ مليار ليرة سورية، وبلغت الرسوم الواجبة عليها ٣٠١ مليون ليرة سورية وقيمة الرسوم المحصلة ٢٤٤ مليون ليرة سورية.

على حين وصلت قيمة الغرامات الواجبة عليها ما يزيد على ٣,٧٨١ مليار ليرة سورية والغرامات المحصلة إلى ٢,٥٨٥ ليرة سورية.

وبيّن مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» أن القضايا المحققة شملت قضايا: أدوية ودخان وألبسة ولحوم ومشروبات وخردة وأسلحة وغاز ومواش وموبايلات ومازوت وعملات وآثار ومعادن.

ضبط مواد مخدرة ومنحفة مهربة بـ٨٨ مليون ليرة سورية

ضبطت مديرية مكافحة التهريب سيارة في محافظة ريف دمشق محملة بمواد أولية تدخل في صناعة الأدوية ذات صفة مخدرة، تصل قيمها إلى ٤٧ مليون ليرة سورية. وقد أحيل المخالفون موجوداً إلى القضاء المختص، إذ تم استيفاء الغرامات المترتبة عليها التي بلغت ٢١٢ مليون ليرة سورية.

وتفيد المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» بأن المديرية قامت أيضاً بضبط مستودع لمواد تركية مهربة (شامبو- صابون- ألبسة- فوط ومحارم..) تم دخولها إلى الأسواق المحلية بصورة غير نظامية، من دون خضوعها لأي نوع من الفحوصات في مخابر وزارة الصحة للتأكد من صلاحيتها للاستخدام البشري، بلغت قيمتها نحو ٤١ مليون ليرة سورية بغرامة إجمالية وصلت إلى ١٤٣,٤ مليون ليرة سورية، كما تم إحالة المخالفين إلى القضاء المختص أصولاً.

وتم ضبط متممات غذائية (منحفات) دخلت القطر بصورة غير شرعية ومن دون أن يتم إجراء أي تحاليل وفحوصات مخبرية لضمان استخدامها بشرياً لدى مخابر وزارة الصحة بقيمة ٦,٦ ملايين ليرة سورية. وبلغ مجموع غراماتها بقيمة ٣٢,٣ مليون ليرة سورية، كما تم إحالة المخالفين إلى القضاء المختص أصولاً.

وتبيّن إحصائيات حصلت عليها «الوطن» من مديرية مكافحة التهريب أن عدد القضايا التي تم تحقيقها من ٢٠١٥/١/١ ولغاية ٢٠١٥/٩/٣٠ بلغ ٢٥ قضية، تجاوزت غراماتها ٤٥٧ مليون ليرة سورية. وقد تم إجراء تسوية لـ١٥ قضية منها إضافة إلى قضيتين قيد التحقيق وقضية قيد الملاحقة وقضية تستكمل ثبوتياتها، لمواد مهربة ضمت ألبسة ودهانات وأفران غاز وأجهزة كهربائية ولوازم طبية وبطاريات ومواد مخدرة وحليباً وأحذية ومواد تجميل وتجهيزات كهربائية ومتممات غذائية وخرزاً وسيارة ملحقات ألبسة.

«المركزي» يطالب المصارف العامة بمدقق حسابات خارجي للتأكد من صحة عملياتها... والمصارف تعترض

الوطن

كشف مسؤول مصرفي لـ«الوطن» عن طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العامة اعتماد مدقق حسابات خارجي، بحيث تقوم المصارف العامة باختياره من قائمة مدققي الحسابات المعتمدة من مصرف سورية المركزي.

وبحسب المسؤول، فقد استند المصرف المركزي بمطالبته للمصارف باعتماد مدقق خارجي على نص القانون ٢٣ الخاص بهذا الشأن وذلك بهدف الوصول إلى تصور دقيق وصحيح عن وضع المصارف العامة، والتأكد من صحة الإجراءات في المصارف وصحة عملياتها.

وبيّن المسؤول أن طرح المصرف المركزي لموضوع اعتماد مدقق حسابات خارجي لاقى اعتراضاً كبيراً من المصارف العامة لأن هناك جهات رقابية حكومية كالجهاز المركزي للرقابة المالية تقوم بعمليات التدقيق بشكل دوري ومستمر على هذه المصارف وعملياتها.

إضافة إلى أنه لإجراء عملية التعاقد مع مدقق حسابات خارجي يحتاج إلى رصد مبلغ كبير كون أن تكاليف شركات التدقيق مرتفعة وهذا يتعارض مع التوجه الحكومي القائم على ترشيد الإنفاق.

ولفت المسؤول المصرفي إلى أنه أمام المطالبة المتكررة من المصرف المركزي قامت المصارف العامة بتوجيه كتاب إلى وزير المالية إسماعيل إسماعيل للحصول على موافقة من أجل الإعلان ووضع دفتر الشروط من أجل المباشرة في استجرار العروض من شركات التدقيق المعتمدة من مصرف سورية المركزي من أجل عملية التعاقد القانوني مع هذه الشركات، لتأتي وجهة نظر وزير المالية متوافقة مع وجهة نظر مديري المصارف العامة ومخالفة لإجراء تعاقد مع مدقق حسابات خارجي من المصارف العامة والاكتفاء بالجهات الرقابية الحكومية.

وبرأي المسؤول أنه من الممكن للمركزي تفعيل هذا الإجراء لدى المصارف الخاصة كونها لا تخضع لعمليات الرقابة من الجهات الرقابية الحكومية.

مئات الملايين لمشاريع البهورة.. أليس هذا هدراً للمال العام؟

فارس الحاج

عصفت الظروف الطاحنة بأركان البلاد والعباد، وشرذمت أوراق ومخططات، كل المؤسسات العامة والخاصة، وما زاد طين الواقع بلة أن حسابات بعض المشاريع الحكومية المنفذة، لم تتوافق مع حسابات المواطن، حيث كان الفصام بين رؤية تلك الجهات وأجندة المواطنين، وخاصة مع اختلال كفتي الميزان ما بين سياسية ترشيد النفقات وشد الأحزمة وإنفاق تلك المشاريع، شيء ما غير واضح الملامح ما بين تلك المشاريع وتوقيتها.

من مقبرة عدرا قرب جسر بغداد كانت البداية، العقد رقم /١٥/ لعام ٢٠١٤ جمع رأسي مؤسستين حكوميتين على وسادة التنفيذ، ورغم كل ظروف العمل الصعبة وبهذا الموقع بالذات، القريب من عدة جبهات قتالية، قررت المحافظة إبراز الواجهة الحضارية لمشاريعها بمقبرة خمس نجوم، انتهت المرحلة الأولى بعد أن قضمت ١٦٨ مليون ليرة كلفة إنفاق. أما المرحلة الثانية، فتضم تنفيذ وإنجاز ١٢ ألف قبر نموذجي، حيث سترتاح جثامين الموتى بمقبرة من تصنيف سوبر، بعد رحلة عمر شقي، وستضم إنجازات مقبرة عدرا بمرحلتها الثانية، ممرات وأرصفة، وأقنية تصريف مطري، وطينة ملونة للسور، وتتفرع المرحلة الثانية على شقين الأول البدء بتنفيذ ٤٥٠٠ قبر، وبتكلفة ستناهز ٢٠٠ مليون ليرة سورية، من طرف جيبة ميزانية المحافظة، أما الشق الثاني لم تتكشف معالمه بعد ولن يكون أقل من سابقيه من حيث التكلفة أيضاً، ولتحصل دمشق على مقبرة مريحة جداً بمواصفات عالمية لمن عاش ومات بظروف البلد القاسية، ووفق كلام المحافظة، وحيث إن إكرام الميت دفنه، يجب أن يكون القبر مريحاً، ويخصص له مكان محترم ولائق للمتوفى، وبغض النظر عن التكلفة يعتبر هذا المشروع من الأولويات حسب المحافظة حتى لو وصل مجمل التكلفة لحوالى ٦٠٠ مليون ليرة سورية وكأن البلاد والعباد لا ينقصها إلا مقبرة بهذه المواصفات.

درس حديقة السبكي

حديقة السبكي التي عصفت بمخططها الأزمة وطلاق قسري من المتعهد الذي نكل بعقده، ترك الحديقة مجهولة المعالم بمنتصف الطريق فلم تعد حديقة ولا هي أبصرت النور كمشروع متكامل، ولهذا قررت المحافظة إكمال مشروعها بنفسها، حيث من المقرر تنفيذ خزان مائي مطمور وبحيرة بمساحة ٦٠٠ متر مربع وعشر دورات مياه وتوظيف الملجأ بمساحة ٢٥٠ متراً مربعاً، ليصبح مبنى خدمات للمواطنين معتمدة بكل ذلك على جهود مديرياتها الذاتية، وربما الواقع فرض أن تتنبه المحافظة متأخرة أن لديها إمكانيات يمكنها استغلالها بشكل حقيقي وتشغيلها وتوفير مال التعهد وتخفيف أعباء السمسرة ومحسوبيات المناقصة.

تزيين السجلات

فسحة خضراء جميلة تجاور مقبرة باب الصغير، هي حديقة أنجزتها المحافظة «كالضحك على اللحى». وبغض النظر عن جدوى الحديقة وعدد زوارها بمكانها المعدم، والتي ربما ستنافس حديقة المرور القريبة على دوار باب مصلى بعدد أيام إغلاق أبوابها أمام المواطنين ولكنها ستزين سجلات المحافظة كمشروع أنجزته في الأزمة!

الحديد يتعرش يلبغا

المجمع المتربع فوق ساحة المرجة والذي كان موضع سجال طويل بين عدة جهات حكومية، امتد لعقود، وكان حديث وسائل إعلامية أكثر من مرة، طفا مجدداً على السطح بمعطفه من السقالات المعدنية، المشروع المحسوب لوزارة الأوقاف التي ارتأت أن الوقت ملائم ليبصر المشروع النور، في وقت خزائن أرصدة الكثير من المشاريع الحيوية فارغة.

ترتيب الأجندة

رغم أن إيرادات خزينة معظم الجهات الحكومية، انحسرت كثيراً وضمرت، وبالمقابل زادت تكاليف الترميم، والإصلاح، وشحت الموارد ولكن يبقى الحكم الحقيقي للزمن يناصره الواقع على الأرض، لمعرفة إن استطاعت هذه الجهات الحكومية، وضمن الظروف والإمكانات الراهنة، امتلاك مفاتيح المقاربة بين ترتيب أهمية سلة مشاريعهم وحيويتها، ورؤية المواطن واحتياجاته من تلك المشاريع، لإدخال هذه المشاريع ضمن تصنيف توقيت التنفيذ الخاطئ، وإنفاق المال العام بمكانه الأمثل.